المحاضرة الثانية
اليوم الثالث

أسس إدماج النوع الاجتماعي في سياق التنمية في المجالات المرتبطة بالفرص

إعداد:
الأستاذ الدكتور/ يمن الحماقى
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد
كلية التجارة- جامعة عين شمس
وعضو مجلس الشورى

مساعدون
د. محمود البتانونى
د. أمين مرعى

تعتبر موازنة البرامج والأداء إحدى أنواع الموازنات والتى تتميز بكونها خطة تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف سواء طويلة الآجل أو قصيرة الآجل من خلال ربط تلك الأهداف بالهيكل التنظيمى للوحدات التنظيمية [سواء كانت وحدات اقتصادية خاصة – قطاع أعمال عام – هيئات اقتصادية – على مستوى الدولة ككل] من خلال تقسيمها إلى إختصاصات وبرامج وأنشطة ومشروعات فى إطار التحديد الدقيق للتكاليف والعوائد المتوقعة بغرض تحقيق أقصى كفاءة ممكنة عند تخصيص الموارد المتاحة.

يتضح لنا من هذا المنطلق ، أن إعداد موازنة البرامج والأداء يرتبط بما يتم التخطيط له ، فمثلاً، إذا كان إعداد موازنة البرامج والأداء يرتبط بأهداف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فإنه يتم إعداد تلك الموازنة فى إطار الموازنة العامة للدولة . آما إذا كان إعداد الموازنة يرتبط بتحقيق أهداف لوحدة اقتصادية معينة [قطاع أعمال خاص أو عام] فإنه يتم إعداد موازنة البرامج والأداء فى إطار الموازنة التخطيطية . كذلك إذا أرتبط إعداد موازنة البرامج والأداء بالمشروعات الاستثمارية للدولة فإنه يتم إعداد تلك الموازنة فى إطار الخطة الخمسية للدولة وبوجه عام فإنه من مقتضيات التخطيط على مستوى الدولة مستويات جميع الأفراد بأنواعهم وكفاءتهم المختلفة فى الحسبان عند التخطيط لتحقيق كافة الأهداف سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية .

وبالتالى تظهر أهمية مراعاة النوع الاجتماعى [رجل / امرأة] عند إعداد كافة أنواع الموازنات والخطط [موازنة تخطيطية ، عامة للدولة، خطط خمسية] فى ظل وجود برامج محددة وأداء مستهدف فى إطار محدد للمتابعة والتقييم ومن ثم تقويم الأداء بما يضمن تحقيق كل من النواتج Outcomes والآثار Impact.

هذا وتختلف احتياجات واولويات كل من المرأة والرجل فى الجوانب المختلفة للتنمية ، كما تختلف القيود التنموية على كل منهما. فلرجال والنساء أدوار ومسئوليات اقتصادية واجتماعية وسياسية، ففى بعض الأحيان تكون أدوار النوع الاجتماعى مجرد عادات ، وفى أحيان أخرى يدعم القانون هذه الأدوار.

وعموماً فإن أساليب التخطيط التقليديه لا تأخذ هذه الاختلافات والاحتياجات فى الحسبان ، الآمر الذى يؤثر سلباً على الخطط والبرامج من حيث انخفاض الكفاءة Efficiency والحقوق Equity وبالتالى ضعف قدرة هذه الخطط والبرامج فى تحقيق الأهداف المنشودة Impacts.

هذا ويمكن توضيح الأسس العامة لإعداد موازنة البرامج والأداء من خلال الشكل التالى:

شكل رقم (١)

أولاً: أسس إعداد موازنة البرامج والأداء

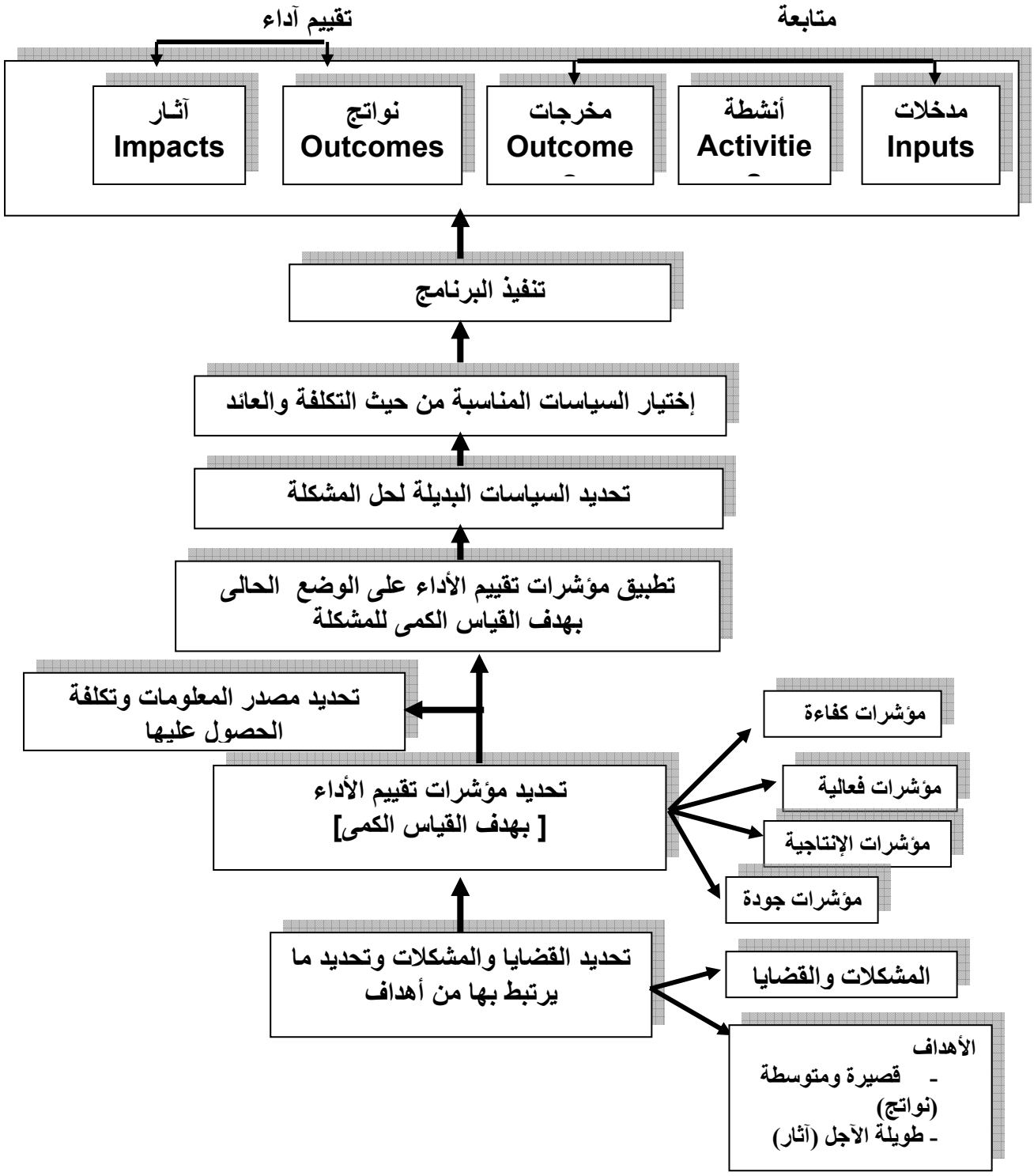

وبناءاً على الشكل السابق تظهر أهمية تحديد مراحل إدماج النوع الاجتماعى فى سياق التنمية
المرحلة الأولى : مرحلـة الدراسة والإعداد
المرحلة الثانية: مرحلـة التقييم المبدئى والتصميم
المرحلة الثالثة: مرحلـة التنفيذ
المرحلة الرابعة : مرحلة تحديد مدى تحقيق كلاً من النواتج والآثار
ويمكن توضيح كل مرحلة من المراحل السابقة والنتائج المتوقعة من كل مرحلة من خلال الشكل التالى:

شكل رقم (٢)
مراحل إدماج النوع الاجتمـاعى فى سياق التنمية والنتائج المتوقعة من كل مرحلة

شكل رقم (٣)

مستويات إدماج النوع الاجتماعى طبقاً لمراحل إعداد موازنة البرامج والأداء

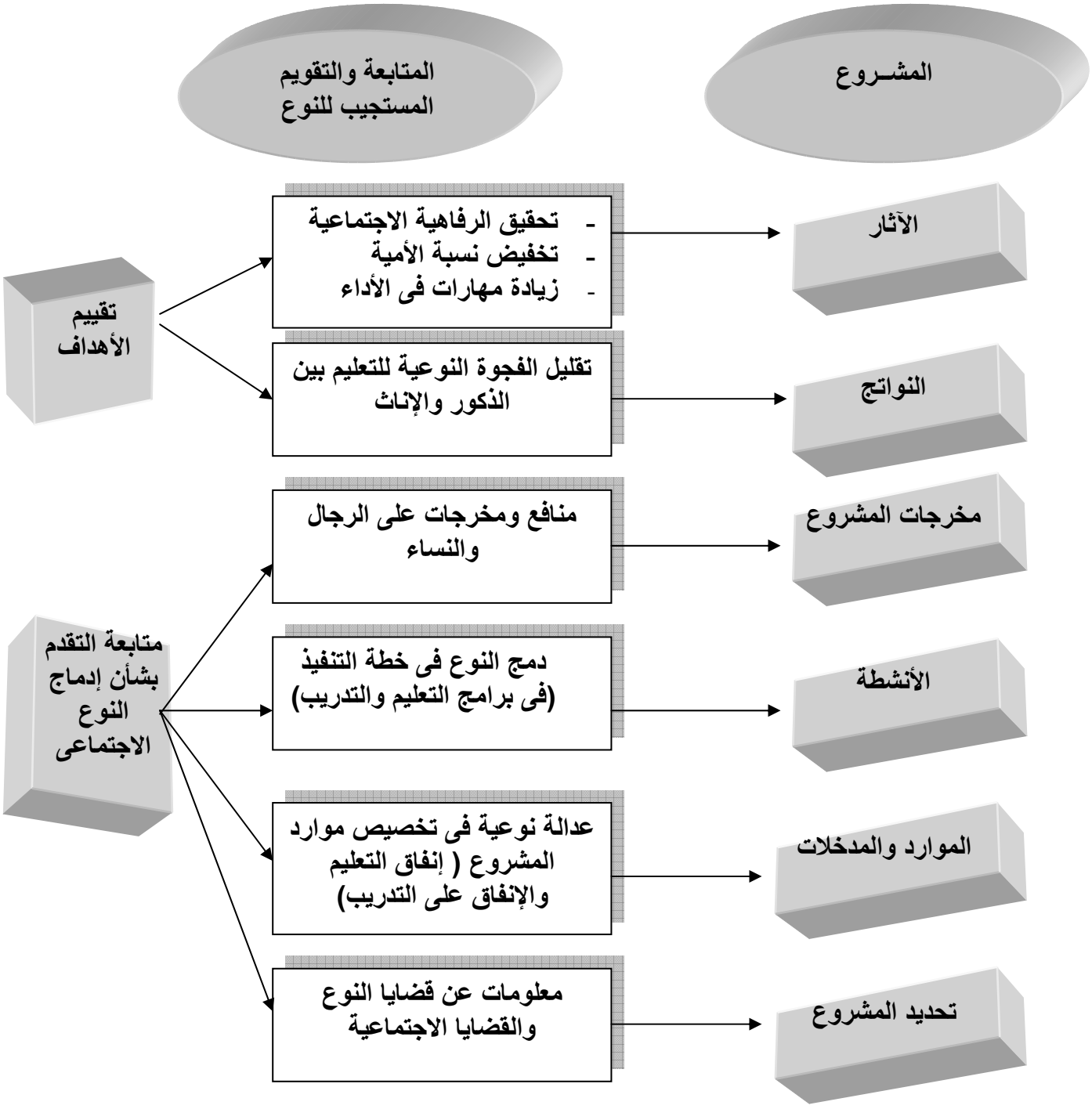

وبناءاً على ماسبق يتضح لنا أن الهدف النهائى والمنطقى من إدماج النوع الاجتماعى هو تحقيق تنمية بشرية شاملة ومستدامة ومتواصلة والتى تتطلب بصورة رئيسية دعم القدرات البشرية ومايترتب عليها من فرص اجتماعية وسياسية واقتصادية وفيما يلى يمكننا عرض كلاً من موقف الرجل والمرأة فى مصر من خلال إحصاءات النوع الاجتماعى المتوفرة لكافة جوانب الفرص الثلاثة السابق الإشارة إليها:-

أولاً: الفرص الاقتصادية:

يعتبر العنصر البشرى من أهم عناصر الانتاج اللازمة لتحقيق التنمية لكافة مراحلها وبالتالى فإن التخطيط من منظور إقتصادى للنوع الاجتماعى يعنى تحديد السياسات والآليات بناءاً على مؤشرات بهدف تضييق الفجوات النوعية من خلال زيادة المشاركة الفعالة لكل من الرجل والمرأة فى مجال تحقيق التنمية الاقتصادية.

هذا ويعد قياس الأبعاد الاقتصادية لمشاركة النوع الاجتماعى أمر بالغ الأهمية ، حيث يتمثل فى العمل على تحديد المعوقات التى تحول دون الاستفادة الكاملة من قدرات كلاً من المرأة والرجل ووضع كلاً منهما فى المكان المناسب هذا إلى جانب تحديد السياسات اللازمة لتذليل هذه المعوقات بما يحقق تعظيم الاستفادة من الموارد البشرية.

وهذا الأمر يتطلب العديد من الاعتبارات والتى تهدف إلى القيام بعملية التخطيط من منظور اقتصادى بغرض إدماج النوع الاجتماعى فى سياق التنمية لعل من أهمها:-

1. **توحيد المفاهيم والأساليب المستخدمة فى عمليات جمع وتحليل البيانات وبالشكل الذى تعكس القضايا المرتبطة بالنوع الاجتماعى ذات الأولوية.**
2. **تحديد المشكلة المثارة وتتمثل فى وجود قضية ترتبط بالفجوة النوعية مثل احتكار أحد الجنسين لإعمال أو وظائف معينة ، عدم قدرة المرأة فى الحصول على قروض للقيام بمشروعات صغيرة ، عدم الحصول على فرص عادلة للتوظف،.. الخ من أشكال التمييز التى تفصح عنها كافة صور الحياة الاقتصادية فى المجتمع.**
3. **تحديد البيانات اللازمة لقياس حجم المشكلة ، وذلك من خلال تصميم إستمارات جمع البيانات وتضمينها النوع الإجتماعى وتوجيهها إلى مجالات البحث مثل فرص العمل، نوع النشاط، الدخل، المكانة فى الأسرة [الإعالة] ، الملكية لعناصر الإنتاج ، الإدارة واتخاذ القرارات.**
4. **تحليل وتقييم البيانات واستخراج المؤشرات وفقاً للنوع الإجتماعى وقياس حجم المشكلة [الفجوة النوعية] وتعريف مصطلحات الفجوة مثل البطالة النوعية ، التمييز فى الترقى الوظيفى ، احتكار أعمال أو وظائف وفى التعليم ،الفجوة النوعية فى المشروعات الصغيرة.**
5. **عرض الاحصاءات بأسلوب سهل ومبسط ويتضمن ذلك جداول لأرقام ومؤشرات بعيدة عن التعقيد الرياضى وكذلك حجم مناسب لنشرة الاحصاءات وتعريف كافة المفاهيم والمصطلحات الفنية لغير المتخصصين وفى صورة مقارنة بين وضعى المرأة والرجل فى المجتمع.**

٦. وضع خطة للنشر تتضمن وصول الاحصاءات إلى مستخدميها من مؤسسات اقتصادية واجتماعية ذات الاهتمام بقضايا النوع وعلى رأسها المجلس القومى للمرأة ، مركز رعاية الطفولة والأمومة ، الجمعيات الأهلية...

٧. التعاون والتنسيق المستمر بين منتجى ومستخدمى البيانات وذلك من خلال عقد لقاءات دورية بينهم لتغييروتطوير وإضافة البيانات والمؤشرات بما يتلائم مع احتياجات متخذى القرار والكشف عن مجالات جديدة لأشكال اللامساواة بين الجنسين .

٨. تحديد الجهات المرتبطة بالتعامل فى ظل اللامركزية فى اتخاذ القرار

٩. تحديد السياسات البديلة لمواجهة تلك الفجوات النوعية، فمثلاً فى مجال المشروعات الصغيرة:

- سياسات التدريب اللازمة للمرأة على إدارة وتشغيل مشروعات صغيرة بعينها.
- التوسع فى قروض للمرأة فى مجال المشروعات الصغيرة من خلال الصندوق الإجتماعى مثلاً أو الصناديق الخاصة الأخرى كصندوق التنمية المحلية بالمحافظات.

١٠. اختيار السياسات المناسبة فى ضوء التكلفة وفى ضوء الإمكانيات المتاحة للمرأة

١١. ربط الأهداف بالاستثمارات فى ضوء الأولويات

١٢. التنفيذ

١٣. المتابعة

ونؤكد فى هذا المقام على أهمية دور الاحصاءات فى إدماج النوع الاجتماعى عند اتخاذ سياسات الاقتصاد الكلى فلقد أتجهت العديد من الدول فى السنوات الأخيرة نحو إدماج النوع الإجتماعى فى الموازنة العامة للدولة بمعنى مراعاة أبعاد النوع وقضاياه عند تقدير وتخصيص الاعتمادات المالية اى عند إعداد الخطة وتنفيذها لتحقيق أكبر إستفادة من إمكانيات الجنسين والحد من أشكال التمييز بينهم فى مجالات التعليم والصحة والشئون الاجتماعية وذلك فى إطار الأهداف التالية:-

- زيادة معدلات مساهمة المرأة فى عملية التنمية *مما يتيح مواكبة* معدلات التنمية لمعدل الزيادة السكانية.
- تحديد احتياجات المرأة فى مجالات التعليم والصحة والشئون الاجتماعية والوقوف على المعوقات الرئيسية التى تحد من القيام بدورها كاملة فى العمل والأسرة والمجتمع.
- نشر الوعى الثقافى بين فئات المرأة وفى كافة الأماكن وخاصة المناطق العشوائية والريفية والنائية وكافة المناطق الأخرى التى تعانى المرأة فيها من التمييز.

هذا وتتمثل الخطوات الرئيسية لادماج النوع الاجتماعى فى موازنة الدولة من منظور إقتصادى:-

- تحديد الأهداف الرئيسية: - انخفاض معدل بطالة الإناث – رفع مشاركة المرأة فى زيادة/تحسين الإنتاجية فى مجال الزراعة /صناعة- تخفيض معدل الفقر بين النساء- زيادة فرص إقامة مشروعات صغيرة – تخفيض العنف ضد المرأة وزيادة وعيها .
- تحديد وقياس الفجوة النوعية [قياس المشكلة] فى مجالات: فرص العمل والتوظف، الإعالة والفقر ،العنف بسبب إقتصادى وذلك من خلال جمع الإحصاءات المرتبطة بالنوع بما فى ذلك من تصميم إستمارات إستبيان تتضمن أسئلة واضحة ومحددة وتشمل كل مجالات الدراسة.

تحليل أوجه الأنفاق العام من منظور النوع الاجتماعى وتقييم درجة العدالة فى توزيع الإنفاق العام بين الجنسين.

ويتصل بذلك ضرورة إعادة تبويب الموازنة العامة لإعداد موازنة المرأة التى تعكس اوجه الإنفاق على مشروعات دعم وتنمية مكانة المرأة فى المجتمع والموارد المخصصة لذلك.

- تحديد وقياس العمل غير المأجور للمرأة وإدماجه فى الحسابات القومية [رعاية وتعليم الأبناء، تأمين احتياجات المنزل..]
- متابعة تضمين النوع فى خطط التنمية [فى ظل مدخل التخطيط بالمشاركة] ويتضمن ذلك وضع مؤشرات قياس المخرجات Output والنواتج Outcomesللبرامج المخصصة للمرأة وإعداد تقارير لقياس الأثر Impactsعلى حجم اتجاه الفجوة النوعية ثم المتابعة وتقييم الأداء من خلال مقارنة المنفذ (النواتج) بالأهداف.

ويقصد بالتخطيط بالمشاركة أشارك الفئات المستفيدة فى التخطيط للسياسات والمشروعات والبرامج بما يتفق مع إحتياجاتهم وهنا يمكن أن تلعب الجمعيات الأهلية دوراً هاماً فى التخطيط بالمشاركة وهذا بالإضافة إلى مساندة مشروعات الخطة التى لايتوافر لها إعتمادات مالية كاملة ، وذلك من خلال التنسيق وتكامل الأدوار مع وزارة التخطيط والجهات المساندة.

- توفير قنوات الاتصال بين أنشطة التخطيط والمتابعة ومتخذى القرار، وذلك للمساندة من خلال تعديل وتطوير التشريعات وإجراءات تنفيذها وهو أمر يعد غاية فى الأهمية لدعم جهود الحد من الفجوة النوعية.
- التطوير المستمر فى مقاييس ومؤشرات النوع الإجتماعى من خلال الاهتمام بإحصاءات النوع لتغذية متخذ القرار بأوضاع الرجل والمرأة فى النشاط الإقتصادى ومجالات اللامساواة بينهم .

ويجدر الإشارة فى هذا المجال إلى ضرورة زيادة وعى القائمين على جمع البيانات بمفهوم وأبعاد النوع الإجتماعى وتوحيد المفاهيم والمصطلحات والهدف من الحصول على البيان وذلك حتى يمكن إستخلاص إحصاءات معبرة بشكل جيد وفعال عن احتياجات المستخدمين ومتخذى القرار.

هذا ويمكننا تحديد أبعاد مشاركة النوع الاجتماعى فى النشاط الإقتصادى فيما يلى:

- دور المرأة والرجل فى سوق العمل.
- قضايا التمييز ضد المرأة فى العمل [الفجوة النوعية].
- الريادة الاقتصادية للمرأة.

أ. دور المرأة والرجل فى سوق العمل:

ارتفعت قوة العمل من الإناث [١٥-٦٤سنة] من نحو ٣,٩ مليون فى عام ١٩٩٠ إلى حوالى ٤,٣ مليون عام ٢٠٠٢ بمعدل نمو سنوى ٠,٨٢% وذلك إرتفاع قوة العمل من الرجال من ١١,٦ مليون إلى ١٥,٥ مليون على الترتيب بمعدل نمو سنوى ٢,٤٣% .

ويلاحظ إرتفاع معدل النمو السنوى لقوة العمل فى الحضر خلال الفترة من ٩٠-٢٠٠٢ للنساء بنسبة ٣,٠٦% مقابل ١,٩٦% للرجال وفى الريف- ٠,٩١% للنساء ٢,٢٩% للرجال [وذلك نتيجة عدم إدخال جانب كبير من العاملات بدون أجر ضمن قوة العمل فى عام ٢٠٠٢]

مما يشير إلى زيادة مشاركة المرأة فى النشاط الإقتصادى وهو ما يعكسه مؤشر نسبة مشاركة النساء فى سوق العمل التى ارتفعت من ١٨% عام ١٩٨٤ إلى ٢٢% عام ٢٠٠٢.
آما بالنسبة لمعدل البطالة فتبلغ نسبة البطالة بين النساء فى عام ٢٠٠٢ -٢٤% مقابل ٦% للرجال وذلك نتيجة ما تتطلبه طبيعة المرأة ومايرتبط بها من أعباء أسرية تؤثر فى قدرتها على العمل فضلاً عن القانون يمنح العديد من الأجازات للنساء لرعاية آسرهن وأطفالهن وبالتالى يفضل صاحب العمل ولاسيما القطاع الخاص توظيف الرجال عن النساء.
الآمر الذى يتطلب دراسة الوسائل المساعدة لتخفيف العبء عن المرأة [دور رعاية الأطفال بمقر العمل، وسائل نقل..] لتحقيق فرصة عادلة للمرأة للمشاركة فى النشاط الإقتصادى آما عن توزيع العمالة حسب النشاط الإقتصادى نجد أن ٦١% من النساء يعملن بقطاع الإدارة العامة والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والاقتصادية [منهم ٦٧%فى الحضر] و٢٨% من النساء يعملن بقطاع الزراعة [تصل فى الريف إلى ٥١%] و٩,١% بقطاع الصناعة، وينحصر ٤٥,٧% من هذا العمل بالقطاع العام والحكومى مما يشير إلى اتجاه عمل النساء إلى العمل الخدمى الخالى من المخاطر وذلك نتيجة زيادة أعباء المرأة الأسرية والمنزلية.

ب. قضايا التمييز ضد المرأة فى العمل [الفجوة النوعية]

تتميز مجالات التمييز ضد المرأة فى العمل فيما يلى:

- **الإختيار فى تولى الوظائف المختلفة**
- **الترقى لوظائف أعلى [وظائف قيادية واتخاذ قرارات]**
- **الأجور والعلاوات والمكافآت**
- **نوع العمل**
- **فرص السفر للخارج**
- **فرص التعليم والتدريب أثناء العمل**

من خلال مسح بالعينة أعده الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عام ١٩٨٨ أظهرت نتائج البحث أن ٩% فقط من إجمالي العاملات (بالعينة) يعانين من بعض مظاهر التفرقة أثناء العمل، مع العلم بأن هذه النسبة تنخفض إلى ٨% بالنسبة للحضر وتصل إلى ١١% بالنسبة للنساء العاملات فى الريف ويوضح الجدول رقم"١" نسبة النساء اللآئى يعانين من التفرقة بينهن وبين الرجال بالنسبة لمجالات التمييز السابق ذكرها.
ويتضح من الجدول أن أعلى نسبة للتفرقة فى الحضر تظهر فى مجال الترقى لوظائف أعلى ٢٠,٨% يليها نوع العمل الذى يعطى لكل من المرأة والرجل ١٧,٦% وأيضاً للسفر بالخارج ١٣% وفرص الحصول على مكافآت أو علاوات ٩,٤% فى حين أن أقل نسبة تمييز تقع فى مجال التفرقة فى الآجر ٥,٤%.
آما فى الريف فأن أعلى نسبة للتفرقة بين الرجل والمرأة العاملة تكون فى مجال الآجر حيث أفادت ٣٤,٢% من النساء العاملات أنهن يعانين من التفرقة فى الآجر يليها ٢٨% بالنسبة لنوع العمل ثم ١٠,٧% للترقى إلى الوظائف الأعلى.
ويوضح الجدول رقم "٢" أوجه التفرقة بين الرجل والمرأة وفقاً لمحل الإقامة [حضر/ريف] وأيضاً وفقاً للقطاع الذى يعمل فيه كل من المرأة والرجل من واقع بحث العمالة بالعينة عام ١٩٨٨ ويتضح من بيانات الجدول أن التفرقة فى الآجر بين الرجل والمرأة ترتكز بصفه أساسية فى القطاع الخاص، حيث تصل نسبة النساء اللآئى يعانين من التفرقة فى الآجر بينها وبين زميلها الرجل إلى ٤٧,٩% فى القطاع الخاص فى الريف إلى ١٥,٥% فى القطاع الخاص بالحضر.
جدول"١" التوزيع النسبى للنساء اللآئى أعلن أنهن يعانين من بعض أنواع التفرقة بينها وبين زميلها فى العمل حسب محل الإقامة(حضر / ريف).

نوع التفرقة	حضر	*ريف*
نوع العمل	١٧,٦	٢٨,٠
مميزات تعطى للمرأة اثناء العمل	١٤,٨	٩,٦

الترقى لوظائف أعلى	٢٠,٨	١٠,٧
السفر للخارج	١٣,٠	٧,٤
الاختيار لوظائف معنية	١١,٨	٣,٥
التدريب أو التعليم اثناء العمل	٦,٠	١,٠
الأجر	٥,٤	٣٤,٢
الحصول على مكافآت أو علاوات	٩,٤	٤,٩
أخرى	١,٢	٠,٧
الإجمالى	١٠٠	١٠٠

جدول"٢" : التوزيع النسبى لنوع التفرقة بين الذكور والإناث العاملين فى الحضر والريف وطبقاً لنوع القطاع حكومى/خاص/عام/إستثمارى)-بحث العمالة بالعينة ١٩٨٨

نوع التفرقة بين الذكور والإناث فى العمل									
القطاع	الاختيار للوظائف	الترقى	الأجر	الحصول على مكافآت وعلاوات	نوع العمل	التدريب	السفر للخارج	مميزات تعطى للمرأة	الجملة
أ. الحضر									
حكومى	٨,٩	٢١,٥	٢,٠	١١,٠	١٤,٨	٦,٤	١٦,٩	١٦,١	١٠٠
عام	١٩,٦	٢٤,٤	٠,٨	٥,٣	١٦,٣	١٦,٠	١٣,٦	١٢,٤	١٠٠
خاص	١٠,٩	١٥,٨	١٥,٥	١٠,٥	٢٢,٤	١٠,٣	٥,٠	١٥,٢	١٠٠
استثمارى	٥,٣	_	٦,٢	١٢,٥	٣٤,١	٦,٢	٨,٧	٢٠,٧	١٠٠
ب. الريف									
حكومى	٨,٢	٢٥,٤	١,٠	٧,٨	٢,٣	١,٨	٢١,٦	١٣,٦	١٠٠
عام	١٣,١	٢٠,٣	٢,٣	١١,٣	١٠,٦	٦,٧	١٨,٠	١٧,٥	١٠٠
خاص	٠,٨	٥,٣	٤٧,٩	٣,٣	٣٢,٥	_	٢,٠	٧,٥	١٠٠

وتعانى المرأة العاملة أيضاً من التفرقة بينها وبين زميلها فى العمل بالنسبة للسفر للخارج وتصل أعلى نسبة فى القطاع الحكومى بالحضر ١٦,٩% أو بالريف ٢١,٦%.

يتضح مما تقدم وجود عقبات تحول دون حصول المرأة على نصيبها العادل من فرص وعائد العمل ومن ثم قصور مشاركتها الكاملة فى النشاط الاقتصادى.

جـ. الدور الإقتصادى للمرأة فى الأسرة:-

يقصد بالدور الإقتصادى للمرأة فى الأسرة هو دور المرأة فى مجال إعالة الأسرة ، حيازة /ملكية عوامل الانتاج قام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى عام ٢٠٠٢ بتقدير نسبة النساء اللآئى يعلن اسر وأتضح أن حوالى ١٥% من رؤساء الأسر من الإناث أما الأغلبية (٨٥%) فمن الذكور، أغلب النساء رؤساء الأسر من الأميات حيث بلغت نسبتهم حوالى ٦٥% من إجمالى النساء رؤساء الأسر وترتفع هذه النسبة بشكل اكبر فى الريف لتصل إلى نحو ٨٤,٣% مقابل نحو ٥٢% فى الحضر مما يتطلب أهمية استهداف هذه الأسر ومساعدتها لفقر قدرات عائلها وذلك من خلال دعم وتنمية مساهمتهن فى المشروعات الصغيرة.

أما الحالة الزواجية لرؤساء الأسر من الإناث فقد تبين أن الغالبية العظمى من رؤساء الأسر أما أرامل أو مطلقات من الإناث وقد تراوحت النسبة فى الحضر بين حوالى ٧١% فى محافظة دمياط ، ٩١% من محافظة بورسعيد بينما تراوحت النسبة فى الريف بين ٥٩% فى محافظة قنا و٨٨% فى محافظة البحيرة ، مما يظهر انخفاض المستوى الاقتصادى والاجتماعى لهذه الأسر بالمقارنة بالأسر التى يرأسها ذكور، ويتطلب الأمر دراسة وسائل مساعدة هولاء الإناث فى الناحية الاقتصادية والتى تعد ضرورة لعدم إستكمال مسيرة الفقر والجهل لباقى أفراد الأسرة (توريث الفقر).

ومن ناحية أخرى ينخفض حجم القروض التى تحصل عليها المرأة ، حيث تشير البيانات المتاحة من بنك التنمية والائتمان الزراعى أن المرأة تحصل على نحو ٢٠% من حجم القروض الممنوحة للزراعة وهى نتيجة طبيعية لانخفاض نصيب المرأة من أصول الزراعة.
والسؤال الآن : ما هو تأثير وانعكاسات تضييق الفجوات النوعية المرتبطة بالقدرات على الأداء الإقتصادى للمرأة المصرية؟
ويمكننا توضيح ذلك من خلال الجدول التالى:

جدول رقم (٣)

تأثير وانعكاسات الفجوات النوعية المرتبطة بالقدرات على الأداء الإقتصادى للمرأة المصرية

الفجوة النوعية فى مجال القدرات	الأثر على الأداء الإقتصادى للمرأة
التعليم	▪ انخفاض مستوى المشاركة للمرأة فى النشاط الإقتصادى ▪ انخفاض فرص المرأة فى القيام بالمشروعات ▪ إرتفاع معدل الفقر بين النساء ▪ إرتفاع إحتمالات الأمية للأبناء ▪ انخفاض المحتوى التكنولوجى فى الإنتاج وإتباع أساليب الجودة
التدريب	▪ إرتفاع نسبة تعثر المشروعات الصغيرة ▪ انخفاض مستوى الجودة للمنتجات الخاصة بتلك المشروعات ▪ انخفاض فرص الحصول على قروض لتمويل مشروعات صغيرة أو متناهية الصغر نتيجة انخفاض المهارة ▪ انخفاض فرص تحسين وتطوير الإنتاج بصورة مستمرة
الصحة	▪ انخفاض قدرة المرأة على العمل والاستمرار فيه. ▪ انخفاض فرصة المرأة فى الحصول على وظيفة. ▪ انخفاض مستوى المشاركة الاقتصادية وارتفاع معدل الفقر
الملكية	▪ انخفاض فرص المرأة فى اتخاذ القرار الخاص بالإنتاج ▪ انخفاض درجة الإستقلالية الخاص بالمرأة

ثانياً: الفرص السياسية:-

تواجه المرأة المصرية العديد من أوجه التمييز فى الفرص السياسية المرتبطة بالمشاركة فى صنع القرار فى الفرص الاجتماعية الخاصة بالحياة الأسرية و المعيشية فى كافة مراحل حياتها، هذا التمييز و عدم المساواة يعوق إلى حد كبير الممارسة العادلة لحقها فى الحياة والقيام بواجباتها بصورة كريمة تعكس إنسانيتها التى كرمها الله سبحانه و تعالى.

فى ظل توجه الحكومة المصرية لتحسين أوضاع المرأة فى مصر والعمل على إنهاء الممارسات الضارة تطبيقاً للاتفاقيات الدولية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإيلائه الأهميه القصوى ووضع الاطار المؤسسى الملائم لحماية الحقوق الخاصة بالمرأة.

تهدف هذه الورقة إلى عرض و تحليل وضع المرأة و الرجل فى مجال المشاركة السياسية و تقييم المكانة الاجتماعية لها للوقوف على أوجه التمييز وما يرتبط بها من أسباب و مشاكل والحلول اللازمة لمواجهة الفجوات النوعيه فى كل مجال.

أولاً: فرص المشاركة السياسية للمرأة المصرية:-

تعتبر المشاركة السياسية بوجه عام مجموعة من الأنشطة الإدارية التى يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع (رجال و نساء) فى اختيار حكامه و فى صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر أي أنها تعنى اشتراك الفرد فى مختلف مستويات العمل و النظام السياسى فالمشاركة السياسية تشمل القيام بالأنشطة السياسية المختلفة مثال ذلك تقلد منصب

سياسى أو عضويه حزب والترشيح فى الانتخابات والتصويت و مناقشة كافه القضايا العامة من خلال المجالس النيابية و الشعبية.

هذا و لقد نص الدستور المصرى على المساواة لجميع المواطنين فى الحقوق و الواجبات أمام القانون دون النظر إلى الجنس و العقيدة، من منطلق دعمه مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع طوائف الشعب المصرى و فئاته. هذا و تعد مشاركة المرأة السياسية أحد الجوانب الهامة لدعم مفهوم المشاركة السياسية بوجه عام للوصول إلى تحقيق تنميه شامله مستدامة تعكس جميع رغبات و طموحات المجتمع.

هذا و سوف نتناول فى هذا المجال العديد من الجوانب:

أ. أهداف تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المصرية.

ب. مشاركة المرأة فى الجداول الانتخابية و المجالس النيابية

جـ. مشاركة المرأة فى الأحزاب السياسية.

د. أهم العوامل المؤثره على مشاركة المرأة فى الحياة السياسية.

وفيما يلى سوف نتناول كل منها بالدراسة و العرض.

أ. أ هداف تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المصرية:

نصت المادة (١٣) من إعلان بكين على أن "تمكين المرأه و مشاركتها الكاملة على قدم المساواة فى جميع جوانب الحياة العامة بما فى ذلك عمليه صنع القرار و بلوغ مواقع السلطة هى أمور أساسيه لتحقيق المساواة و التنمية و السلام". من هذا المنطلق يمكن القول بأن تعزيز وصول المرأة لمراكز الحكم و صنع القرار ليس غاية فى حد ذاته و لكنه وسيله لتحقيق أهداف محدده و أن قياس مدى نجاح تأثير مساهمه المرأة فى هذه المناصب لابد و أن يكون مرهوناً بقدرتها على تحقيق هذه الأهداف. و فيما يلى نعرض لأهم الأهداف المرجو تحقيقها من وراء زيادة المشاركة السياسية للمرأة المصرية.

١. التعبير عن مصالح و احتياجات و اهتمامات النساء ، و التى تعكس بالضرورة أدوارهن الأساسية كمواطنات فاعلات فى المجتمع بالاضافه إلى كونهن زوجات و أمهات.
٢. إدماج المرأة فى عمليه اتخاذ القرار هو ضمان للوصول لقرارات تعكس احتياجات الأسرة بما فيها الأطفال و الأزواج أنفسهم.
٣. وصول المرأة لمراكز السلطة وصنع القرار سوف يعزز من قدرتها ليس فقط بالمساهمة فى إعادة صياغة و ترتيب أولويات الدولة و المجتمع بما يسمح بإدماج أولوياتها ووضعها فى ترتيب متقدم ضماناً لاتخاذ قرارات فيها، ولكنه سوف يعزز أيضاً من مساهمتها فى تصميم البدائل و الخيارات المطروحة والمفاضلة بينها و التى هى أساس عمليه إتخاذ القرار .
٤. تضيق الفجوة النوعيه فى التعيينات فى مراكز السلطة وصنع القرار بما يحقق العدالة والمساواة وتحقيق فرص متكافئة.

ب. مشاركة المرأة فى الجداول الانتخابية والمجالس النيابية :

على الرغم من الجهود التى قامت و تقوم بها المؤسسات الرسمية و غير الرسمية فى مجال تحقيق مواطنه فعاله للمرأة، إلا أنه مازال التمكين السياسى للمرأة ضعيف نسبياً بوجه عام، وخاصة نسبه مشاركتها فى مراكز صنع القرار و خاصة فى المجالس التشريعية والجدول التالى يوضح نسبه تمثيل النساء فى مصر فى المجالس التشريعية بالمقارنة بدول المنطقة العربية كما يلى:

جدول (٤)

تمثيل النساء فى مصر فى المجالس التشريعية بالمقارنة بدول المنطقة العربية

الدولة	تاريخ الانتخابات	عدد المقاعد	عدد مقاعد المرأة	النسبة المئوية
سوريا	٢٠٠٣	٢٥٠	٣٠	٪١٢
تونس	١٩٩٩	١٨٢	٢١	٪١١,٥
المغرب	٢٠٠٢	٣٢٥	٣٥	٪١٠,٨
السودان	٢٠٠٠	٣٦٠	٣٥	٪٩,٧
الجزائر	٢٠٠٢	٣٨٩	٢٤	٪٦,٢
الأردن	٢٠٠٣	١١٠	٦	٪٥,٥
مصر	٢٠٠٠	٤٥٤	١١	٪٢,٤
لبنان	٢٠٠٠	١٢٨	٣	٪٢,٣
اليمن	٢٠٠٣	٣٠١	١	٪٠,٣
البحرين	٢٠٠٢	٤٠	٠	٠
الكويت	٢٠٠١	٦٥	٠	٠
السعودية	١٩٩٧	١٢٠	٠	٠
الإمارات	٢٠٠١	٤٠	٠	٠
موريتانيا		٨١	٣	٪٣,٧

هذا و لقد أكدت القيادة السياسية على أن دعم وصول النساء إلى مراكز صنع القرار هو جزء لا يتجزأ من عمليه الإصلاح السياسى الشامل الذى تسعى الدولة إلى تحقيقه، حيث تلاحظ لنا من الجدول السابق الضعف النسبى لمشاركة المرأة فى المجالس التشريعية بمصر حيث تصل نسبه عدد مقاعدها إلى اجمالى عدد المقاعد ٢,٤ ٪ حيث تمثل المركز السابع بين الدول طبقاً لما هو موضح بالجدول.

أما المجالس المحلية فنجد أن هناك فجوه نوعيه فى غير صالح النساء حيث تلاحظ انخفاض نسبة أعضاء المجالس المحلية من الإناث إلى حوالى العشر حيث وصلت إلى ١,٦٪ عام ٢٠٠٢ على المستوى الاجمالى أي أقل من نسبة مشاركتها فى مجلس الشعب و الشورى مما يشير إلى ضعف مشاركة المرأة.

جـ. مشاركة المرأة فى الأحزاب السياسية.

الحزب السياسى بمعناه العام هو جماعة من الأفراد تشترك فى تصور واحد لبعض القضايا السياسية والاجتماعية وتلتف حول برنامج سياسى واجتماعى معين وتكون بناءاً عليه رأياً إنتخابياً واحد. هذا وتعتبر الأحزاب السياسية الإطار المؤسسى الذى يجسد المصالح الاجتماعية المتعددة و من ثم تعد الأحزاب مؤسسات تعكس التعددية السياسية وآلياتها بما تحتوى عليه من ديمقراطية وحرية تعبير.

وبناءاً على ما سبق فإن تمثيل المرأة فى الأحزاب السياسية يعد أمر بالغ الأهمية يعكس مدى نجاح تلك الأحزاب فى التواصل مع كافه فئات المجتمع بما يضمن تدعيم الديمقراطية وترسيخ دعائم حرية التعبير لكافه طوائف الشعب (رجل وامرأة) (عمال وفلاحين) (أغنياء وفقراء).

هذا و يمكننا من خلال الجدول التالى توضيح المرشحون والمرشحات فى انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٠م وفقاً لتوزيعهم فى الأحزاب السياسية ونسبه النساء المرشحات إلى إجمالي الترشيحات.

جدول (٥)

المرشحون والمرشحات فى انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٠م وفقاً لتوزيعهم على الأحزاب السياسية ونسبه النساء المرشحات من اجمالى الترشيحات.

الحزب	جمله المرشحون الذين خاضوا الانتخابات	عدد النساء من بين المرشحين	نسبة النساء الاجمالى

الحزب الوطنى للديمقراطى	٤٤٣	١١	٪ ٢,٤
مستقل وطنى	١٦٨٠	٤٨	٪ ٢,٨
مستقل	١٣٥٤	٣٩	٪ ٢,٩
الوفد	٢٢٤	٧	٪ ٣,١
التيار الاسلامى	٧٠	١	٪ ١,٤
العمل	٢٩	١	٪ ٣,٤
الأحرار	٣٧	٧	٪ ١,٩
التجمع	٥٨	٣	٪ ٥,١
الامه	١	٠	-
الناصرى	٣٣	٠	-
الخضر	٧	١	٪ ١٤,٣
الشعب الديمقراطي	١	٠	-
العدالة الاجتماعية	٣	٢	٪ ٦,٦
التكافل	٤	١	٪ ٢٥
مصر الفتاه	٧	٠	-
الوفاق	٦	٠	-
الجملة	٣٩٥٧	١٢١	٪ ٣

يتضح لنا من الجدول السابق الضعف النسبى للمرشحات من النساء من خلال الأحزاب السياسية بمصر لعضويه مجلس الشعب حيث أنها وصلت فى عام ٢٠٠٠م نسبه ٣٪ من إجمالي المرشحين

ت. <u>أهم جوانب التخطيط لدعم مشاركة المرأة فى الحياة السياسية:-</u>

اتضح لنا مما سبق الضعف النسبى للمشاركة السياسية للمرأة المصرية بوجه عام هذا الأمر يتطلب التخطيط بهدف زيادة الحجم النسبى للمشاركة السياسية للمرأة المصرية و يمكن إقتراح ذلك من خلال مستويات ثلاثه:

<u>المستوى الأول:</u>

تهيئه المناخ العام لزيادة مشاركة المرأة السياسية ووصولها لمراكز صنع القرار.

<u>المستوى الثانى:</u>

صياغة سياسات دعم مشاركة المرأة السياسية

<u>المستوى الثالث:-</u>

التدريب و دوره فى توفير كوادر نسائيه قادره على المشاركة السياسية الفعالة.

و فيما يلى سوف نتناول كل مستوى بالعرض و التحليل .

المستوى الأول: تهيئه المناخ العام لزيادة مشاركة المرأة السياسية ووصولها لمراكز صنع القرار:-

و يشمل هذا المستوى ما يلى:-

١. <u>التعليم:-</u> و يتم ذلك من خلال:

- **تعليم الفتيات و حصولهن على درجات علميه عاليه حيث يعد ذلك الأمر ركيزة أساسيه للوصول إلى مراكز صنع القرار و السلطة.**
- **القضاء على الأمية من حيث تحقيق الأثر Impact فى سياسة التعليم.**
- **تضييق الفجوة النوعيه فى مجال التعليم بكافه جوانبه (معدلات القيد، معدلات التسرب)**
- **إدماج موضوع المشاركة السياسية للمرأة فى المناهج الدراسية.**

٢. الخطاب الإعلامى و الثقافى:-

و يتم ذلك من خلال توفير برامج التوعيه بقضايا المرأة و خلق رأى عام مساند للدور السياسى للمرأة

٣. الدمج بين الشأن الخاص (أمور الأسرة) و الشأن العام (الحياة السياسية)، و يتم ذلك من خلال توفير نسبه عمل مرنه و ملائمة لاحتياجات الرجال و النساء معاً بما لا يؤثر على تماسك الأسرة. مثال ذلك: توفير نظام ساعات عمل مرنه و دور حضانة فى المنشآت .....الخ.

٤. الإصلاح السياسى، و هذا الأمر يعد من الأمور بالغة الأهمية حيث يتم حالياً دراسة تعديل قانون الانتخابات، و يمكن الاستفادة من ذلك فى دعم مشاركة المرأة السياسية ووصول نسبه أعلى من النساء إلى المجالس التشريعية.

المستوى الثانى:-

صياغة سياسات لدعم مشاركة المرأة السياسية و يشمل هذا المستوى ما يلى:-

١.دراسة و تحليل النظام الانتخابى:-

حيث يتم البحث فى أكثر النظم الانتخابية ملائمة للمرأة ، نظام الانتخاب بالقائمة أم نظام الانتخاب الفردى.

٢. التمييز الايجابى المؤقت:

فقد أثبتت تجارب العديد من الدول أن أكثر الآليات فاعليه لوصول النساء إلى المجالس التشريعية هو استخدام أسلوب التمييز الايجابي المؤقت و الذى أكدت عليه المادة (٤) من اتفاقيه عدم التمييز ضد المرأة CEDAW التى وقعت عليها الحكومة المصرية، هذا و يأخذ هذا التمييز عده أشكال أهمها:-

١/٢ نظام الحصص، و يعنى تحديد نسبة من المقاعد للنساء فى المجالس التشريعية و إن كان من الصعب تطبيق هذا الشكل فى إطار الدستور المصرى.

٢/٢ تحديد نسبه للنساء على القوائم الحزبية و هذا الأمر يمكن إتباعه فى مصر.

٣/٢ فكرة المقاعد الأمنه: حيث تقوم هذه الفكره على ترشيح المرأة فى الدوائر الانتخابية التى يمكن أن تفوز فيها، و ذلك إما لضعف الحده التنافسية فيها أو لتوافر مرشحات من عائلات أو عصبيات قويه داخل الدائرة، و بالتالى تكون هذا الدائرة بمثابة دوائر أمنه تسمح بفوز عدد من النساء بعدد من المقاعد داخل البرلمان من جانب و من جانب أخر لا تؤدى إلى خسارة الحزب الذى دفع بعدد من النساء على قوائمه.

٣. آليات تساهم فى اكتشاف الكوادر النسائية القادرة على العمل السياسى و تصعيدها سواء داخل الحزب أو على المستوى الوطنى.

المستوى الثالث:-

الإعداد و التدريب و دورهما فى توفير كوادر نسائيه قادره على المشاركة السياسية الفعالة.

و هذا المستوى يتطلب ما يلى:-

١. التوعيه من خلال:-

- **ابتكار أساليب من شأنها المعاونة فى الوصول إلى فئات محددة من النساء و الرجال لتوعيتهن و تحفيزهن على المشاركة و العمل السياسى.**
- **تتنوع وسائل توعيه النساء على المشاركة السياسية و من أهمها:-**
  - **التوعيه بإجراءات التسجيل فى الجداول الانتخابية**
  - **التوعيه بكيفية الاختيار من بين المرشحين.**

٢. التدريب:-

- **تدريب المرأة على مهارات القيادة مثل مهارات الاتصال و التفاوض و اتخاذ القرار .....الخ.**

- تدريب المرأة على مهارات العمل السياسى مثل مهارات بناء التحالفات، إدارة الحملات الانتخابية، مهارات العمل البرلمانى .....الخ.

ثالثاً: الفرص الاجتماعية:-

لقد أسهمت مصر فى وضع ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥، و لا زالت تأمل أن تترجم مبادئ هذا الميثاق إلى إجراءات عمليه من أجل تقدم المجتمع الدولى عامة و المرأة بصفه خاصة.

فلا يمكن أن يتقدم المجتمع بجهود نصف أبنائه فقط و المشاركة المطلوبة من المرأة لا تقتصر على الحقوق وحدها بل إنها تمتد إلى الواجبات أيضاً و قد أثبتت المرأة قدرتها على المشاركة الايجابية و الفعالة و من هنا فإن المجتمعات التى أدركت هذه الحقيقة قد حققت تقدماً ملموساً ليس فى الجوانب المادية فقط بل و على الصعيد الاجتماعى و الحضارى و الثقافى أيضاً.

و من ثم فيجب تفعيل دور المرأة المصرية فى المشاركة المجتمعية عن طريق :

١. الجمعيات الأهلية و توسيع نسبة مساهمة المرأة فيها.
٢. تضييق دائرة العنف ضد المرأة.

١. الجمعيات الأهلية:-

سوف نتناول فى هذا المجال ما يلى:-

١/١ الإطار العام للجمعيات الأهلية فى مصر.

٢/١ تأثير نشاط الجمعيات الأهلية على المجتمع بوجه عام و الفجوات النوعيه بوجه خاص .

١/١ الإطار العام للجمعيات الأهليه فى مصر:-

قامت الجمعيات الأهلية فى مصر منذ بداية القرن التاسع عشر إستجابه لاحتياجات إجتماعيه، و تتكون فى معظمها من متطوعين من المجتمعات المحليه تجمع بينهم أهداف مشتركه و تدفعهم هذه الأهداف الى الانخراط فى منظمه أو جمعيه مشهرة و مسجله و يعترف بها من قبل المجتمع و الدولة. و من ثم تخضع لقانون الجمعيات و إشراف وزارة الشئون الاجتماعية و متابعتها و يقوم نشاط تلك الجمعيات على أساس الاستقلال الذاتى و عدم إستهداف الربح و عدم التدخل فى السياسه و من ثم تقف بوصفها صمام أمان و عامل استقرار و توازن فى ميدان العمل الاجتماعى و الانمائى.

ووفقاً لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنه ١٩٦٤م و الذى تم تعديله بالقانون رقم ٨٤ لسنه٢٠٠٢م تتمتع الجمعيات الأهلية ببعض المزايا التى يوفرها لها القانون كالاعفاء من رسوم التسجيل و القيد، و من ضرائب و رسوم التمغة و الضرائب الجمركية و التمتع بتخفيضات فى استهلاك الكهرباء و الغاز بنسبة ٥٠٪ و فى أجور النقل و المواصلات بنسبة ٢٥٪. و يعمل فى مصر نوعين من الجمعيات الأهلية:

- جمعيات الرعاية الاجتماعية و تصل نسبتها الى ٧٤ ٪ من اجمالى الجمعيات (بتبرعات – صدقات – رعاية أيتام – رعاية مسنين ...الخ)
- جمعيات تنميه المجتمع و تصل نستبها الى ٢٦٪ من اجمالى الجمعيات (تعمل فى مجالات عديدة منها محو الاميه ، تقديم الخدمات صحية، المساهمة فى إقامة المشروعات متناهية الصغر و مشروعات صغيرة،.....الخ).

هذا و يقدر عدد الجمعيات الاهليه بـ ١٤٦٥٧ جمعيه أهليه تقريباً و ذلك وفقاً لتقرير التنمية البشرية فى عام ٢٠٠٣م.

هذا و يشمل الهيكل التنظيمى فى مجال عمل الجمعيات الاهليه على أربع مستويات هى:

- الاتحاد العام للجمعيات و المؤسسات الاهليه ، و هو تنظيم مركزى يضم ثلاثين عضواً.
- الاتحادات الاقليميه، و يصل عددها الى سته و عشرين اتحاداً.
- الاتحادات النوعيه و هى عشرة اتحادات.

- **الجمعيات و المؤسسات الأهلية.**

هذا و تعمل الجمعيات الأهلية فى ثمانيه عشر مجالاً يمكن توضيحها من خلال الجدول التالى:-

جدول (٦)

توزيع الجمعيات الأهلية وفقاً لميادين العمل حتى عام ٢٠٠٠م.

م	مجال العمل	العدد	النسبة المئوية
١	رعاية الطفولة و الامومه	٨٦٨	٪ ٥,٩٧
٢	رعاية الأسره	٨٥١	٪ ٥,٨١
٣	المساعدات الاجتماعية	٤٥٩١	٪٣١,٣٢
٤	رعاية الشيخوخة	٥٦	٪٠,٣٨
٥	رعاية الفئات الخاصه و المعاش	٢١٢	٪ ١,٤٥
٦	الخدمات الثقافيه و العلميه و الدينيه	٤٢٦٥	٪ ٢٩,١
٧	تنميه المجتمعات المحليه (تنميه المجتمع المحلى)	٣٤٣٧	٪ ٢٣,٤٥
٨	التنظيم الادارى	٢٢	٪ ٠,١٥
٩	رعاية المسجونين	٢١	٪ ٠,١٤
١٠	تنظيم الاسرة	٨١	٪ ٠,٥٥
١١	الصداقه بين بين شعب مصر و الشعوب الأخرى	٤١	٪ ٠,٢٨
١٢	النشاط الأدبى	٢٥	٪ ٠,٢٧
١٣	الدفاع المدنى	٢٦	٪٠,١٧
١٤	أرباب المعاشات	٢	٪٠,١٨
١٥	حماية البيئة و الحفاظ عليها	٥٣	٪ ٠,١
١٦	التنمية الاقتصادية للأسرة و تنميه الدخل	٣	٪ ٠,٣٦
١٧	حماية المستهلك	٤٦	٪ ٠,٢
١٨	اخرى	٥٧	٪٠,٣١
	الاجمالى	١٤٦٥٧	٪ ٠,٣٩

هذا و تقدم الجمعيات الاهليه فى الريف والحضر العديد من الخدمات كالخدمات الصحية وعادة ما تتبعها مستشفيات يتم فيها تقديم الخدمة الصحية مجاناً أو بأسعار زهيدة للطبقة الغير قادرة على تكاليف العلاج الخاص، وهناك العديد من الجمعيات التى تقدم خدمات لتنمية المرأة كفصول محو الاميه و برامج تدريب لاكتساب المرأة العديد من المهارات اليدوية والانتاجيه والتسويقيه من أجل منحها قروضاً لاقامه مشروعات متناهية الصغر تدر دخلاً للمرأة وأسرتها.

ومن خلال برامج تنميه المرأة تقدم الجمعيات العديد من برامج التوعيه فى المجالات المختلفة كتنظيم الاسرة وصحة الأم والطفل والرضاعة الطبيعية وتغذيه الطفل والأسرة والمساواة بين الطفل والطفلة والمحافظة على البيئة ونظافتها.

كما تقوم الجمعيات الأهلية بتنظيم مجالات التوعيه المرأة بحقوقها السياسية والمدنية والقوانين المختلفة كقانون العمل وقانون الأحوال الشخصية هذا وتضم العديد من الجمعيات خدمات تنظيم الأسرة الى جانب قيامها بعمل برامج لتوعيه المرأة بأهمية تنظيم الاسرة لصحتها وصحة أطفالها. وهناك العديد من الجمعيات التى تقدم برامج لمحاربه العادات السيئة بين الشباب والشابات كالختان والإدمان والتدخين والزواج المبكر والإنجاب المبكر. أما فى مجال الرعاية الاجتماعية فتقوم الجمعيات الأهلية بإنشاء دور رعاية الأيتام من البنات والصبية وكبار السن من الجنسين. ذوى الاحتياجات الخاصه المختلفة من الذكور والإناث وتعليمهم و تدريبيهم و إكسابهم المهارات المختلفة ليصبحوا قادرين على العمل هذا الى جانب الرعاية الصحية بأنواعها والتى يحتاج إليها ذوى الاحتياجات الخاصه.

٢/١ تأثير نشاط الجمعيات الأهلية على المجتمع بوجه عام والفجوات النوعيه بوجه خاص:-

بلغت أعداد المستفيدين والمستفيدات من حوالى ٤٠ نشاط من أنشطة الجمعيات الأهلية حوالى ٣,٢ مليون نسمه فى أنحاء الجمهورية ويعتبر هذا العدد ضئيلاً بالنسبة لأعداد السكان. ويرجع ذلك إما الى أن المجتمعات المحليه التى تخدمها الجمعيات ليست على دراية بأنشطة الجمعية أو الخدمات التى تقدمها أو قد يكون المجتمع المحلى فى غير حاجه إليها، فأغلب الأنشطة التى تقدمها الجمعيات مسندة إليها من وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية ولا تقوم على دراسة احتياجات المجتمع المحلى المفروض أن تخدمه الجمعية فيحدث لذلك فجوه ما بين الجمعيات والمجتمعات التى تخدمها.

هذا بالاضافه الى تكرار الأنشطة نفسها فى أكثر من جمعيه تعمل فى نفس القرية أو الحى أو المجتمع مما يؤدى الى عدم قدرة الجمعية على تحقيق أهداف النشاط كما هو الحال فى ورش الخياطة و أشغال الإبرة وأنديه المرأة العاملة من إنتاج غذائى ...الخ حيث يزداد إنتاج هذه الأنشطة و يتراكم وتصبح الجمعية غير قادرة على تصريف منتجاتها و بالتالى الحصول على تمويل بشكل مستمر.

أما بالنسبة لعدد المستفيدين والمستفيدات من نشاط محو الأمية يمكن توضيحه من خلال الجدول التالى:-

جدول رقم (٧)

الجمعيات الاهليه بأنواعها

بيان بنشاط محو الأمية بالمحافظات و أعداد المستفيدين و المستفيدات منها

م	المحافظات	نوع الجمعية			عدد الفصول	عدد الدارسين		
		تنميه	رعاية	مجموع		ذكور	إناث	المجموع
١	القاهرة	١٣١	١٠٤	٢٣٥	٦٣٩	٤١٧٦	٩٤٩٦	١٣٦٧٢
٢	الاسكندرية	٤٢	٣٠	٧٢	٢٩٧	١٠٧٠	٤٥٢٣	٥٥٩٣
٣	بور سعيد	١٢	٥	١٧	٣١	٥٣	٥٠٨	٥٦١
٤	الاسماعليه	٢٢	٣	٢٥	٥٤	٣٧٤	٨٧٤	١٢٨٤
٥	السويس	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٦	دمياط	٣	١	٤	٦	١٧٠	١٠	١٨٠
٧	الدقهليه	٣٣	٣	٣٦	٣٦	٦٦٩	١٧٩	٨٤٨
٨	الشرقية	٢٠	٠	٢٠	٤١	٤٩٤	٨٦٣	١٣٥٧
٩	القليوبية	٩	٠	٩	١١	٢٦٣	٧٠	٣٣٣
١٠	كفر الشيخ	٨	٢	١٠	١١	١٠٤	٦٥	١٦٩
١١	الغربية	١٣	٠	١٣	٦٠	٦٣٠	٥٣٠	١١٦٠
١٢	المنوفية	١	٤	٥	٢١	٣١٥	١٨٧	٥٠٢
١٣	البحيرة	٢٢	١٣	٣٥	٤٣	٤٦١	٢٠٠	٦٦١
١٤	الجيزة	٤٦	٥٤	١٠٠	٣٠٥	١١٣١	٥٢٣٤	٦٣٦٥
١٥	الفيوم	٦	٠	٦	٣٨	٥٨٥	٢٨٥	٨٧٠
١٦	بنى سويف	١٨	٢	٢٠	٣٠	٣٥٤	٤٨٣	٨٣٧
١٧	المنيا	١٧	٠	١٧	٤٢	١٠٢	٧١٠	٨١٢
١٨	أسيوط	١٢	٢	١٤	٢٧	٧٤	٥٤٨	٦٢٢
١٩	سوهاج	١٠	٠	١٠	١٢٦	٣٨	٢٠٦٤	٢١٠٢
٢٠	قنا	٧	٣	١٠	٢٦	٠	٦٧٦	٦٧٦
٢١	الأقصر	٥	٥	١٠	١٢	٤٢	٢٩٩	٣٤١
٢٢	أسوان	٦	٠	٦	٦	٠	١٠٩	١٠٩
٢٣	البحر الأحمر	٦	٦	١٢	٢٣	٠	٤٤٩	٤٤٩
٢٤	الوادى الجديد	٢	٠	٢	٢	٠	٢٧	٢٧
٢٥	مرسى مطروح	٥	٢	٧	٨	٠	٠	٠
٢٦	شمال سيناء	١	٠	١	٢	٧	١٥	٢٢
٢٧	جنوب سيناء	٢	٠	٢	٣	٥٥	٣٥	٩٠
	المجموع	٤٥٩	٢٣٩	٦٩٨	١٨٧٠	١١١٦٧	٢٨٤٣٩	٣٩٦٠٦

حيث تلاحظ لنا من الجدول السابق أن نشاط الجمعيات الأهلية فى مجال محو الأمية قد بلغ ٣٩٦٠٦ من السكان الأميين (١١١٦٧ ذكر و ٢٨٤٣٩ أنثى) و عدد جمعيات التنمية و الدعاية التى تقدم نشاط محو الأمية بلغ ٦٩٨ جمعيه أهليه إنما بلغ عدد الفصول ١٨٧٠ فصلاً. هذا و يعتبر هذا النشاط قاصراً و ضعيفاً.

و فى ضوء وجود فجوه نوعيه فى غير صالح النساء فى مجال محو الأمية فإن الأمر يحتم تحديد السياسات و استخدام آليات من شأنها تعمل على تحفيز الجمعيات الأهلية نحو الاهتمام بمجال محو الأمية.

٢. العنف ضد المرأة:-

لقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٩٣ الإعلان العالمى للقضاء على العنف ضد المرأة تعريفاً إتفقت عليه جميع الدول الأعضاء حددت بمقتضاه مفهوم العنف ضد المرأة بأنه أى فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أذى أو معاناه جسميه أو جنسية أو نفسية للمرأة بما فى ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان النفسى من الحرية سواء وقع ذلك فى الحياة العامة أو الخاصه.

و يأتى هذا الإعلان ليوسع مفهوم العنف ضد المرأة ليشمل مجالات مختلفة.

١. العنف الجسدى و يشمل ضرب الزوجات والاغتصاب وجرائم الشرف وختان الإناث و الزواج المبكر).

٢. العنف الاجتماعى ويشمل الطلاق وتعدد الزوجات والعمل والزواج المبكر للفتيات.

٣. العنف الاقتصادى الذى يفرق بين عماله الإناث والذكور من حيث المرتب أو الدرجة الوظيفية أو فى الترقى.

٤. العنف السياسى : بوضع عراقيل تحد من قدرات المرأة للاستخدام الأمثل لحقوقها الدستورية.

أما بالنسبة للجانب التشريعى : فعلى الرغم من التقدم الملموس فى بعض القوانين الخاصة بمراعاة حقوق ومساواة المرأة مع الرجل فى المواطنة مثل قانون الجنسية الجديدة و قوانين الأحوال الشخصية الخاصة بالطلاق و الخلع.

إلا أنه هناك أوجه تصور فى بعض القوانين التى تحتوى على تمييز صارخ بين النساء و الرجال فى صالح الرجال بالرغم من أنه لا تقره الشرائع السماوية جميعها.

فعلى سبيل المثال بالنسبة لقانون العقوبات الخاصة بالزنا فنجد أن المشرع أقر عقوبة أقل للزوج الزانى من عقوبة الزوجة الزانية على الرغم من أن الفعل الواقع من كل منهما واحد و الحق المتعدى عليه واحد و العقوبة فى الشريعة الاسلامية متساوية بين الجنسين.

كما أن المادة ٣٧ من قانون العقوبات الخاصه بالعرض و الشرف قضت بأن الزوج الذى يقتل زوجته فى حال تلبسها بالزنا هى و شريكها يعاقب بالحبس المخفف وذلك تقديراً من المشرع للثورة النفسية التى إنتابت الزوج.

فى حين يقضى المشرع بأن تعاقب المرأة بالأشغال الشاقة المؤبدة فى حال إرتكاب نفس الجريمة دون اعتبار لما أحدثه ذلك من استفزاز وثورة نفسية وكأن المرأة من طبيعة أخرى غير طبيعة الرجل.

بالنسبة لتحليل ظاهرة العنف ضد المرأة فى المجتمع المصرى:-

نجد أنه يمكن إسنادها الى العوامل ألتاليه وذلك فى ضوء الدراسات و الإحصاءات المتوفرة عن ظاهرة العنف ضد المرأة فى المجتمع المصرى.

١. التعريف الخاطئ و المغلوط لبعض المفاهيم الدينيه:-

إن تركز بعض المفاهيم المغلوطة عن تفسير بعض الآيات القرآنية بطريقة غير صحيحة و عدم تصدى رجال الدين المتخصصين لهذه المغالطات وإعتبار هذه المفاهيم حاجز شائك يتجنب كثير من المصلحين الدخول فيه هو سبب رئيسى لتقلص دور المرأة فى المجتمع المصرى و التعامل معها بطريقة مهمشه.

و مثال ذلك الأيه القرآنية الخاصة بالميراث:"للذكر مثل حظ الأنثيين" وهى فى حاله الإرث بين الأخ وأخته ووالدهما وهى حاله واحدة فى الإرث من ضمن ٣٣ حاله أخرى منها ما ترث فيها الأنثى مثل الرجل على سبيل المثال عند وفاة الابن يرث الأب والأم مناصفة و الآليه الخاصة بتدوين الدين التجارى فقط وهى "أستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وإمرأتان ممن ترضون من الشهداء"

و هنا الآيه خاصة بحاله تدوين الدين التجارى فقط.

٢. التنشئة الغير سويه وغير العادلة:-

والتى تعطى للذكر الحق فى ممارسة سلطاته على المرأة حيث يتم تفضيل الطفل الذكر عن الأنثى سواء على صعيد التعليم أو الرعاية الصحية أو حريه الحركة وغيره لتمتد الى المؤسسة التعليمية والدينية لترسخ مفهوماً مغلوطاً لقوامه الذكر على الأنثى

٣. الضغوط الاقتصادية و المادية:-

وهنا تأتى نظرة المجتمع للازمة المالية للمرأة حيث تعتبر قدرة المرأة على التصرف فى دخلهن و ممتلكاتهن من أراضى ومصوغات و غيره محدودة لتعرضهن لضغوط من قبل الذكور (الزوج – الأب – الابن).

٤. الوسائل الاعلاميه الغير ملائمة و المغلوطة لصورة المرأة:-

حيث يقع على عاتق هذه القنوات الاعلاميه جزء من اللوم فى إظهار المرأة المصرية بصورة مغلوطة و متدنية و غير ملائمة للواقع كما يعمق الفجوة النوعيه الموجودة بالفعل فى المجتمع و يعوق تنمية المرأة و تمكينها.

٥. العادات و التقاليد و الموروثات:-

مازال المجتمع المصرى يعانى بمختلف طبقاته من عادات و موروثات عقيمة وتقاليد باليه متوارثة عبر الأجيال تضع المرأة فى قالب المستغل السلبى لكل ما يصدر عن الرجل.